أرقام الأردنيين القادمين لسورية لافتة

وزير السياحة لوفد أردني: التعاون بين الأردن وسورية يعود بالنفع على شعبي البلدين

رئيس الوفد الأردني لـ«الوطن»: أيادينا مفتوحة وسنقدم المساعدة لإعادة الاقتصاد السوري إلى ما كان عليه

محمد منار حميجو

كشف وزير السياحة محمد رامي مرتيني أن عدد القادمين الأردنيين الذين دخلوا البلاد خلال العام الحالي بلغ نحو ١٧٥ ألف قادم، على حين بلغ عدد القادمين في العام الماضي نحو ٢٢٨ ألف قادم، وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون هناك زيادة من القادمين الأردنيين هذا العام بنحو ٢٥ بالمئة.

والتقى أمس مرتيني الوفد الأردني المشارك بالمنتدى الاقتصادي الأردني السوري وتم بحث سبل تطوير العلاقات السياحية وتسهيل عملية العبور بين البلدين، وتقديم التسهيلات لرجال الأعمال من الجانبين.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش اللقاء أكد مرتيني أنه تم توجيه دعوى لوزير السياحة الأردني خلال اللقاء الذي جرى في الأردن منذ شهرين لزيارة سورية، مشيراً إلى أهمية تفعيل الاتفاقيات السابقة للقدوم السياحي المشترك بين البلدين وخاصة أن الأردن لديه نشاط لافت في السياحة الثقافية وسورية كانت المقصد الأول للسياحة الثقافية.

وبين مرتيني أن الأردن شريك تاريخي في مجال السياحة البينية، مشيراً إلى أنه البلد العربي الثاني وأحياناً الأول في القدوم السياحي إلى سورية وأن أرقام القادمين من الأردنيين إلى سورية عبر الحدود رغم كل الصعوبات جيدة ولافتة.

وأضاف: كما أن هناك إمكانية للترويج بين البلدين في مجال قطاع السياحة الثقافية والترفيهية وكل الأنماط الأخرى والترويج كإقليم مشترك للسياحة الثقافية والطبية والعلاجية إضافة إلى السياحة البينية وسياحة التسوق من المواطنين الأردنيين الذين يأتون إلى سورية بهدف التسوق وغيرها من الأنماط هي مجال رحب للتعاون بين البلدين، وليس فقط الاقتصار على مسألة قدوم المواطنين ما بين البلدين.

وفي تصريح له على هامش اللقاء بين مرتيني أنه تم خلال اللقاء الحديث عن التسهيلات التي يمكن تقديمها لرجال الأعمال السوريين وآلية استخدام المرافئ والمطارات والبنى التحتية المتطورة في الأردن في مجال السياحة وأيضاً الاقتصاد، مؤكداً أن التعاون المشترك بين سورية والأردن سوف يعود بالنفع على شعبي البلدين سواء في قطاع الاستثمار أم في موضوع التنمية وفرص العمل المشتركة بين البلدين الشقيقين.

وقال مرتيني: إنه كان لدينا لقاءات ناجحة في الأردن منذ شهرين فيما يخص السياحة البينية وكذلك السياحة المشتركة والترويج للسياحة كإقليم مشترك بين سورية والأردن ولبنان والعراق والدول العربية الأخرى، مشيراً إلى أن هذا عنوان لتعاون عربي عربي مشترك في مجال السياحة في المرحلة القادمة.

وأشار مرتيني إلى العلاقات الخاصة بين الشعبين العربيين السوري والأردني وأيضاً التطور السياحي البيني في تطور العلاقات السياحية التي يشهدها البلدان باعتبار أن السياحة هي رافعة من روافع الاقتصاد.

من جهته قال رئيس الوفد الأردني نائب رئيس مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة حمزة الحاج حسن في تصريح لـ«الوطن» إن الهدف الرئيسي من زيارتنا هو الاستماع إلى المستثمرين السوريين سواء التجار أم الصناعيين وإرسال رسالة واضحة من قبلنا كسلطة منطقة العقبة التي لديها قانون خاص داخل المملكة وأيضاً من الحكومة الأردنية إلى الجانب السوري بأن أيادينا مفتوحة وسنقدم جميع الدعم للمساعدة في إعادة الاقتصاد السوري إلى ما كان عليه.

وأشار إلى العمل على تقديم كل تسهيلات الدخول واستخدام المرافئ البحرية والجوية من المستثمرين السوريين ورجال الأعمال من خلال قوائم تقدم إلى الحكومة الأردنية بأسماء المستثمرين ورجال الأعمال من غرف اتحادي التجارة والصناعة حتى يتم اعتمادها وتسهيل حركتهم إلى الأردن.

.. وفي المنتدى الاقتصادي السوري - الأردني

«مدير الصادرات السورية» لـ«الوطن»: الصادرات مع الأردن أقل من الطموح

• الكباريتي لـ«الوطن»: نسعى إلى إعادة الترانزيت عبر المعابر والموانئ السورية والأردنية • حموي لـ«الوطن»: نعمل على إعادة السلعة السورية إلى ألقها في الأسواق الأردنية

هناء غانم

سعياً إلى النهوض بالقطاع الاقتصادي وتسهيل عمليات التبادل التجاري والاستثماري بين سورية والأردن انطلقت فعاليات المنتدى الاقتصادي السوري – الأردني الذي أقامته غرفة تجارة العقبة بالتعاون مع هيئة تنمية الصادرات السورية أمس في فندق الدامارو بدمشق بهدف تحقيق تكامل اقتصادي والوصول إلى حلول تخدم مصالح البلدين وصولاً إلى شراكة حقيقية ترقى لوجود وحدة اقتصادية سورية أردنية.

وخلال اللقاء ناقش الجانبان العديد من القضايا في إطار مفهوم الشراكة التجارية والصناعية الحقيقية التي يراد لها أن تدفع نحو الحراك الكبير على المستوى الاقتصادي حيث كان هناك إجماع بأن هذه اللقاءات سوف تؤدي إلى خلق فرص استثمارية في مجال الصناعة والزراعة والتركيز على موضوع النقل حيث دارت مناقشات المشاركين حول ضرورة توسيع حركة المعابر ووضع رؤية مشتركة لتسهيل انسيابية البضائع بشكل قابل للتطبيق على أرض الواقع، وطالبوا بتفعيل مجلس الأعمال السوري الأردني في ظل الحاجة لتطوير العلاقات التجارية والاتحادات مع دول الجوار والتي تعتبر أولوية.

مدير هيئة تنمية الصادرات السورية ثائر فياض أكد لـ«الوطن» أنه يتم العمل خلال المرحلة الراهنة على تشجيع الصادرات السورية والبحث عن أسواق خارجية لرفد خزينة الدولة بالقطع الأجنبي وتصريف المنتج الوطني، مشيراً إلى أن الصادرات مع الأردن ليست وفق الطموح لكن نعمل على تغطية نسبة منها ضمن الإمكانيات المتاحة من أدوية وغيرها، والأهم أن هذا الملتقى يهدف إلى ضرورة اتفاق الجانبين على قائمة من المواد التي يحتاجها كلا البلدين والتي تستوردانها من دول أخرى.

وأضاف فياض: إن أهمية الملتقى هي تذليل العقبات والصعوبات التي تعترض التجارة الخارجية بين سورية وأي دولة عربية مشيراً إلى أن الأردن دولة مرور وعبور وهناك العديد من المشاكل الواجب على القطاع الخاص مناقشتها وحلها للوصول إلى تبادل وتكامل اقتصادي بين البلدين، وخاصة أن سورية تتبع حالياً سياسة ترشيد استيراد بعض المواد بهدف الحفاظ على القطع الأجنبي بالدرجة الأولى وعودة المنشآت الصناعية لأخذ دورها بشكل كامل في الاقتصاد الوطني.

بدوره رئيس غرفة تجارة العقبة ناائل الكباريتي قال لـ«الوطن»: «العلاقات السورية-الأردنية في تحسن مستمر لافتاً إلى أننا اليوم لسنا بصدد تنمية علاقات التبادل التجاري بين البلدين فقط، وإنما نسعى كقطاع خاص أردني إلى إعادة تنشيط الاقتصاد السوري وخاصة في موضوع التصدير والترانزيت عبر المعابر والموانئ السورية والأردنية، مؤكداً أن هذا الدور مهم جداً لتكون شركاء مع رجال الأعمال والحكومة السورية كما نسعى لتقوية العلاقات وتعود سورية أقوى على الصعيد الاقتصادي».

نائب رئيس اتحاد غرف التجارة السورية عامر حموي قال لـ«الوطن»: نسعى كرجال أعمال إلى إيجاد خط ترانزيت مباشر بين سورية والأردن والعراق، وأن يكون هناك سعي لتفعيله من الأردن إلى الداخل العراقي عن طريق سورية، مبدياً استعداد الفعاليات الاقتصادية للتعاون مع جميع الأشقاء لتذليل أي عقبة تواجههم، مبيناً أن الميزان التجاري لمصلحة الأردن وأنه يتم العمل بالتعاون مع الأردنيين لإعادة الصادرات السورية إلى ألقها في الأسواق الأردنية، ولفت إلى أن الأبواب السورية مفتوحة أمام الأشقاء العرب.

وأشار إلى أن الإمكانيات السورية-الأردنية كبيرة وتطمح إلى تحقيق علاقات أوسع لجهة تبادل الشاحنات التي تعبر بين الحدود بين البلدين، لافتاً إلى أن إعادة الحدود إلى وضعها السابق بحاجة إلى وقت لكن اليوم هناك إعادة تأهيل للحدود الأردنية-السورية، وهناك تحسن في عدد الكوادر البشرية العاملة وزيادة في عدد الناقلات والشاحنات حيث كان عددها لا يتجاوز ٤٠ شاحنة باليوم، أما الآن فوصل إلى نحو ٣٠٠ شاحنة.

استثمارات بـ٢,١ ألف مليار تؤمن ٥٠٠٠ فرصة عمل

«هيئة الاستثمار»: رغم الظروف لدينا إمكانيات للخروج من تداعيات الحرب

«اتحاد غرفة التجارة»: عندما ترى الشركات الخارجية استثمارات سورية سترغب بالاستثمار

جلنار العلي

أكد مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب خلال الملتقى الاقتصادي الرابع (المال والأعمال) ضرورة تسخير الموارد المتاحة وإدارتها بشكل متكامل يشمل القطاعات الاقتصادية، وتحويل الأفكار البناءة إلى خطوات حقيقية على أرض الواقع للتأسيس لاستثمار ناجح ومستدام، معتبراً أن الملتقى هو المكان الأمثل للوصول إلى إيجاد محاور عمل مشتركة بين الجهات المعنية بالعملية الاستثمارية في القطاعين العام والخاص، للوصول إلى جملة إجراءات وحلول فعالة تساعد أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين على توفير الظروف الملائمة لمتابعة أنشطتهم الخدمية والإنتاجية والدخول في استثمارات جديدة لسد الاحتياجات المحّلة للسوق المحلية من صناعات وخدمات أساسية بأقل تكلفة وأسرع وقت ممكن.

إمكانيات متنوعة

وتابع: «برغم ظروفنا القاسية والمتتالية التي أنهكت الاقتصاد، فإننا نمتلك إمكانيات نستطيع من خلالها الخروج من كل التداعيات السلبية التي خلفتها الحرب والكوارث الطبيعية»، مؤكداً أن الهيئة منحت بموجب قانون الاستثمار ٦٤ إجازة استثمار في شتى القطاعات الاقتصادية (الصناعة، توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة، السياحة، الزراعة، الإنتاج الحيواني وغير ذلك، وتتجاوز التكلفة التقديرية لهذه المشاريع ٢,١ تريليون ليرة، ومن المتوقع أن تحقق أكثر من ٥٠٠٠ فرصة عمل جديدة، وقد دخل ١٦ مشروعاً من هذه المشاريع حيّز الإنتاج الفعلي وذلك خلال فترة قياسية، وكان آخرها مشروعين في محافظة السويداء في الصناعات الغذائية وتربية الدواجن والطيور، كما يوجد ٩ مشاريع بدأت بتركيب الآلات وخطوط الإنتاج، و٢٠ مشروعاً آخر باشرت أعمال البنى التحتية، معتبراً أن ما سبق خير دليل على العمل بجهد خلال الفترة الماضية لبناء بيئة حاضنة للاستثمارات الجديدة والنجاح في ذلك، مشدداً على ضرورة بذل المزيد من الجهد والتعاون والتفاعل لدخول كل المشاريع مرحلة الإنتاج وتشغيل العمالة.

وبيّن أنه خلال هذا الملتقى سيتم تحديد المشكلات والأعباء الإضافية التي يعاني منها الاستثمار في هذه الظروف، وستناقش العقبات التي تواجه الجهات المعنية في القطاع العام لتجاوزها خلال فترة زمنية محددة، لتصب النتائج في تحفيز العملية الإنتاجية وتشجيع الشراكات التي من شأنها كسر الحصار في ظل الظروف الراهنة، مؤكداً أن أهم المشكلات التي تواجه المستثمرين تتمثل في نقص حوامل الطاقة وصعوبة تأمين القطع الأجنبي اللازم لعملية الاستيراد للمواد الأولية ووسائل الإنتاج، وكذلك حجم التمويل اللازم لإعادة إقلاع المشاريع المتوقفة أو المتضررة، لذلك سيتم دعم مشاريع الطاقة البديلة والمتجددة، وتلك التي تسهم في الاعتماد على الموارد المحلية، لذلك سيكون هناك تشارك مع المستثمرين ورجال الأعمال في استقراء الأوضاع الاقتصادية والفرص الكامنة فيها، واستشفاف اتجاهات الاستثمار وتقبل جميع الأفكار والمشاريع المطروحة، وعرض الفرص الاستثمارية الجاهزة المعدة من الجهات العامة في مختلف الأنشطة والقطاعات.

رصد العقبات

وفي سؤال لـ«الوطن» عما يميّز هذا الملتقى عن الاجتماعات السابقة التي تخص الاستثمار، أجاب دياب: «ما يفرّق بين جميع المؤتمرات والملتقيات هو الظروف الاقتصادية إذ تتغير الاحتياجات بشكل دائم، لذا تعمل الهيئة بشكل دوري على رصد العقبات والإشكاليات، للخروج بخطة لتسريع وتحفيز العملية الإنتاجية في سورية»، مؤكداً أنه ما قبل الحرب كان هنالك خط واضح للاستثمار، واحتياجات ورؤى مختلفة عما هي اليوم، فنقص الموارد ومحدوديتها يتطلب إدارة النشاط الاقتصادي والاستثماري بكل كفاءة وفاعلية، حرصاً على عدم تراجع المؤشرات.

واعتبر دياب، أن قانون الاستثمار نظم العملية الاستثمارية ومأسسها، وعمل على الأدلة الإجرائية، ليكون هناك مرشد للمستثمر وشفافية في الكلف والإجراءات والزمن الذي يعد رأسمال للمستثمر لذا تم اختصاره من فترة تأسيس كانت تطول لسنوات في السابق، لتصل بموجب القانون الجديد إلى ٣٠ يوماً، يتمكن من خلالها من الحصول على كل الموافقات والتراخيص والحصول على مزايا الاستثمار بشرط أن يكون جدياً في التعامل.

المستثمر الخارجي

من جهته، طالب رئيس غرفة تجارة حلب عامر الحموي بضرورة تسهيل أعمال المستثمرين والبحث عن المستثمر الخارجي وخاصة العراقي الذي يود بشكل دائم العمل مع سورية، لذا يجب تسهيل تأشيرات الدخول إلى سورية والقيام بكافة الإجراءات المبسّطة للعمل في السوق السورية، مشيراً إلى أنه خصّ بالذكر العراق لأن الأسواق العراقية مهمة لدعم الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أن الجانب السوري لمس بلقاءاته مع دول العرب استعدادهم الكامل للعودة إلى سورية، معتبراً أن إعادة تأهيل الأرضية الاقتصادية تعد جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار المقصود.

وأشار الحموي في كلمة له خلال الملتقى الاقتصادي الرابع (المال والأعمال)، إلى أن عنوان المرحلة القادمة هو المرونة في تطبيق القرارات والمراسيم الموجودة، وهذا ما تعمل عليه حالياً هيئة الاستثمار السورية، ولكن يجب أن يعمم ذلك على كل المؤسسات لأن سورية اليوم بحاجة للحفاظ على المستثمرين الموجودين، مؤكداً ضرورة وضع النقاط على الحروف خلال هذا الملتقى لتفعيل الإمكانات الموجودة وجذب المستثمرين.

أهمية البحث العلمي

معاون مدير عام الهيئة العليا للبحث العلمي للشؤون العلمية الدكتور غيث صقر، أكد في كلمة له ضرورة توظيف مخرجات البحث العلمي واستثمارها، موضحاً أنه عند الحديث عن الاقتصاد الوطني فلا بد من الحديث عن أهم ركائزه وهو اقتصاد المعرفة المتمثل بالبحث العلمي والمنتجات المعرفية والمخرجات البحثية التي تسهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن دور الهيئة في هذا الملتقى هو تعزيز الصلة والآليات الرابط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة الطالبة للبحث العلمي والمستفيدة منه، بما يساهم في تمويل وتسويق وربط البحث العلمي باحتياجات التنمية الحالية بما يدعم الاقتصاد الوطني، مشدداً على ضرورة دعم الهيئات العلمية على كل الصعد بما يخص الموازنة الداعمة للارتقاء بالمنتجات المعرفية واستثمارها لدعم الاقتصاد الوطني لتكون مصدر دعم مالي، معتبراً أن أي مخرج بحثي لم يتم استثماره والاستفادة منه يعد ضياعاً للوقت.

التحول الرقمي

وتضمن الملتقى أيضاً، محور مراقبة التحول الرقمي بالاقتصاد الرقمي ودور ذلك في الاقتصاد والاستثمار والمال، وحول ذلك، بيّن المهندس ورجل الأعمال الدكتور عمار دلول في كلمة له، أنه منذ عام ٢٠٢٠ بدأت وزارة الاتصالات بدراسة لوضع إستراتيجية تحول رقمي عامة على مدى سبعة أعوام منذ عام ٢٠٢٣ وحتى عام ٢٠٣٠ لتبدأ كل سنة بعدة مشاريع، وقد بدأ العام الأول بـ١٢ مشروعاً كل واحد يخص وزارة ومهمة وذلك لتحقيق تكاملية والوصول إلى نظام متكامل، أحد هذه المشاريع كان في وزارة الاقتصاد يخص أتمتة المشتريات الحكومية الذي تم التعاقد عليه مسبقاً والمباشرة بتنفيذه، فإذا تم حصر تدفق المشتريات من خلال المعلومات الموجودة، والربط بين منصة الأسعار ومنصة الواردات من القطع الأجنبي ومنصة الاستيراد، وبذلك يتم إغلاق أول دائرة للمشتريات الحكومية لضبط حركة نموها بما يتناسب مع الوارد بالقطع الأجنبي، أما الدائرة الثانية فتتعلق بالاستثمار الخاص فمن المفترض أن يكون هناك مشروع مواز غير حكومي لمعرفة التوريدات المتعلقة بمشتريات القطاع الخاص، وبذلك يتحقق نوع من التكاملية بين المشتريات الحكومية ومشتريات القطاع الخاص، وذلك نتيجة لوجود فواقد بسبب عدم توفر معلومات يمكن بناء تحليلات عليها، لذا المطلوب اليوم للأتمتة هو جمع البيانات ووضعها في مكان واحد وهو هيئة خدمات تقانة المعلومات، للتمكن من مقاطعة المعلومات وتحليلها، وهذا الأمر مهم على صعيد المصارف والتجار لأن ذلك يؤدي إلى وصول شامل لكل الشرائح المستهدفة.

الاستثمار عدوى

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، اعتبر رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد أبو الهدى اللحام أن هذا الملتقى تكرر في عدة مناسبات لجذب الاستثمارات، ولكن الظروف الحالية التي تمر بها البلاد من مقاطعة أجنبية وعقوبات تؤثر بشكل كبير في العملية الاستثمارية، مشيراً إلى أن الاستثمار يعد بمنزلة عدوى إذا نجح به شخص واحد فسيكون ذلك محفزاً لجميع المستثمرين الراغبين، سواء بوجود قانون للاستثمار أم عدمه، وما يهم أن يكون المواطن هو المستثمر الأول، لافتاً إلى وجود استثمار جيد في المناطق الاستثمارية على الرغم من كل الظروف، وذلك نتيجة للتسهيلات الكبيرة المقدمة.

وقال اللحام: «عندما ترى الشركات الخارجية استثمارات سورية فإنها حتماً سترغب بالاستثمار، والدليل على ذلك أن الكثير من أصحاب هذه الشركات أبدوا استعدادهم وطلبوا من الجانب السوري إقامة معامل في الداخل للمشاركة بها، لأن ذلك يعني لهم وجود ثقة بالقوانين السورية، وبرأيي إن قوانيننا رغم أنها تدعم المستثمرين إلا أنها تشكل عقبات أمامهم».

البحث عن مخارج

من جانبه، اعتبر الخبير الاقتصادي الدكتور علاء أصفري في تصريح لـ«الوطن»، على هامش أعمال الملتقى، أن هذا الملتقى مهم لرجال الأعمال والسياسات المالية في سورية، فالاقتصاد السوري يعاني بشكل كبير، وبالتالي هناك محاولات للبحث عن مخارج اقتصادية ومالية في ظل هذا الحصار المطبق غير الشرعي الذي تمارسه أميركا والغرب على سورية.

وتحدث أصفري في محوره عن دور التعاون والتشبيك مع دول البريكس، مشيراً إلى ضرورة العمل على هذا الجانب بشكل كبير لأنه مسار طويل، فلا يمكن الآن قبول انضمام سورية إلى هذه الدول بسبب الشروط الموضوعة من قبلها، ولكن التعاون معها مهم جداً في كسر الاحتكار العالمي وهيمنة الدولار الأميركي وللسياسات العنجهية الأميركية والغربية التي تضغط اقتصادياً على الشعوب لممارسة سياسات تهم أميركا، وبالتالي أصبح هناك انحراف كبير في المؤسسات المالية الدولية من جهة ووجود شروط سياسية قبل إعطاء أي قرض تنموي لأي بلد نام، ولكن دول البريكس تحاول اليوم الخروج من هذه المجموعة وبنت بنك التنمية الجديد الذي يمتلك حالياً ٢٠٠ مليار دولار، وسوف يكون هناك تعامل بالعملات المحلية أولاً بين هذه الدول التي أصبح عددها الآن ١١ دولة (البريكس والبريكس بلس التي تضم دول السعودية ومصر والإمارات والأرجنتين وإثيوبيا وإيران التي انضمت مؤخراً)، وبالتالي سوف تشكل هذه المجموعة أكثر من ٤٠-٤٥ بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي في الاقتصاد الكلي.

«غرفة تجارة حلب»:
عنوان المرحلة القادمة المرونة والبحث عن المستثمر الخارجي والحفاظ على الموجودين

رجل أعمال:
وزارة الاقتصاد بدأت بمشروع أتمتة المشتريات الحكومية

«هيئة البحث العلمي»:
ضرورة توظيف مخرجات البحث العلمي واستثمارها لدعم الاقتصاد

خبير:
ضرورة التعاون والتشبيك مع دول البريكس وهو مسار طويل